الحياة الاقتصادية
الاحد 4/ 2/ 2018 - العدد 7975
Sunday 4 February 2018 - No. 7975

لبنان يوقع أول اتفاق لشراء الكهرباء من شركات خاصة

بيروت -رويترز - قال وزير الطاقة اللبناني سيزار أبي خليل إن لبنان وقع أول عقد لشراء الكهرباء من شركات خاصة، وفق نموذج استغرق إعداده سنوات ويفتح البلاد أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية.ويعاني لبنان نقصا في الكهرباء منذ الحرب الأهلية التي عصفت به في الفترة من 1975 إلى 1990 . وتنقطع الكهرباء عن المنازل ثلاث ساعات على الأقل يوميا. ولسد هذا النقص يستخدم اللبنانيون الميسورون مولدات تتسبب في تلوث الهواء.

مصر تضع شروطا جديدة لإستيراد القمح بهدف تهدئة مخاوف الموردين

القاهرة-دبي -رويترز - قال تجار إن مصر، أكبر مشتر للقمح في العالم، وضعت شروطا جديدة لمناقصات استيراد القمح تهدف إلى تهدئة مخاوف الموردين. وعزف بعض الموردين عن المناقصات الحكومية في الآونة الأخيرة بعد ارتفاع التكاليف التي يواجهونها إذا عجزوا عن تفريغ السفن التي تحمل شحناتهم في الوقت المحدد.واشتكى الموردون في الأشهر القليلة الماضية من ارتفاع غرامات التأخير تلك.

تحت شعار «هدية فورية تصل لغاية 1600 دولار مع قرضك السكني»

بنك القاهرة عمان يمدد الحملة الترويجية لقروض الاسكان

رام الله- الحياة الاقتصادية- قام بنك القاهرة عمان بتمديد حملة ترويجية لقروض السكن التي تمكن العملاء من الحصول عند تنفيذ القرض على هدية فورية عبارة عن قسائم شرائية من شركة سبيتاني بقيمة تصل لغاية 1600 دولار وذلك حسب قيمة القرض، ضمن برنامج قروض السكن الذي يمتاز بشروطه السهلة والميسرة التي تتيح الفرصة لعملاء البنك امتلاك بيت العمر بمزايا فريدة ومنافسة.

ويذكر ان برنامج قروض السكن من بنك القاهرة عمان يوفر تمويلا يصل لغاية 85٪ من قيمة الشقة ولمدة تصل الى 25 سنة، بالاضافة الى ميزات عديدة أهمها التأمين المجاني على الحياة، والتأمين المجاني على العقار. وستتم اتاحة الفرصة لكافة الراغبين بالحصول على قرض سكني من عملاء البنك الحاليين والمستقبليين خلال مدة الحملة، من الحصول على هديتهم فور حصولهم على القرض السكني المطلوب وحسب قيمته.

تأتي حملة قروض السكن من بنك القاهرة عمان ضمن استراتيجية البنك التي تسعى بشكل دؤوب لتقديم الافضل لعملاء البنك، وتوفير افضل الحلول والجوائز، وتؤكد حرص البنك وسعيه الدائمين للوصول الى شريحة واسعة منهم عن طريق اتاحة الفرصة لتحقيق احلامهم بامتلاك بيت العمر.

شركة ريام توزع الهدايا القيمة لزبائنها من شركة سبيتاني

قامت شركة ريام للادوية والتجارة العامة قبل عدة أيام، بتوزيع جوائز قيمة لزبائنها من شركة أكرم سبيتاني وأولاده، وهي عبارة عن نشافات وجلايات من شركة ماجيك، وغسالات من شركة بيكو.

وذلك ضمن حملة تم إطلاقها بالشراكة ما بين شركة ريام وشركة سبيتاني، من خلال قسم مبيعات المؤسسات والشركات في سبيتاني، والخاصة بمجموعة من الصيادلة الذين يعرضون المنتجات الخاصة بالوكالات العالمية التي تستوردها شركة «ريام» وتوزعها داخل السوق الفلسطيني، ومنها Strepsils – veet – scholl – nurofen – durex – Teva. و قد قام معتز ربحي أبورميلة عن شركة ريام بإجراء عملية توزيع الكوبونات على المستفيدين بالحمله، بناءً على وصولهم للهدف المرجو في نسبة شراء وعرض منتجات الوكالات التي توزعها «ريام» المذكورة سابقاً.

و قد جاءت هذه الحملة استنادا على اتفاقية قد تم توقيعها ما بين شركتي ريام وسبيتاني، بحضور معتز ربحي ابو ارميلة عن شركة ريام، وبشار محمد الدجاني عن شركة سبيتاني، والتي نصت على أن تقدم شركة سبيتاني دعمها الكامل لشركة ريام.

و منحت سبيتاني بموجب الاتفاقية شركة ريام عروض مميزة على ما مجموعه 20 نشافة من شركة ماجيك، و20 جلايات من شركة ماجيك، بالاضافة الى 20 غسالة من شركة بيكو، من حيث السعر، الضمان، وخدمه التوصيل والتشغيل في بيت المستفيد، وايضا تتيح شركة سبيتاني امكانيه إستبدال الجائزة بأي جهاز آخر يريده المستفيدون, حيث ستقوم شركة سبيتاني باستقباله في أي فرع من فروعها المنتشرة في القدس والضفه الغربية، حتى يختار اي جهاز يريده، بقيمة جائزته سواء كانت «غسالة، نشافة، أو جلاية «.

ومن جهته صرح مازن اكرم سبيتاني المدير العام لشركة سبيتاني، بأن عقد مثل هذه الاتفاقيات يؤكد التزامنا بدعم الاقتصاد الفلسطيني، فنحن سعداء بوجود اتفاقية تعاون بيننا وبين شركة ريام للادوية، ما يساهم في تحقيق رؤية الشركة وخطتها الطموحة في دعم ومساندة الشركات الفلسطينية الصغرة، حتى تتمكن من تحقيق مزيد من النجاح والإزدهار.

و من طرفه قال معتز ربحي أبو رميلة بأن شركة سبيتاني أثبتت على مدار السنوات الماضية بأن لها فكرا ورؤية متميزة في التطوير الاقتصادي، التي تتسق كليًا مع رؤية شركتنا، والتي تسعى دائما للمشاركة فى تنمية وتطوير «الاقتصاد المحلي»، فنحن فخورين بعقد اتفاقية تعاون مع شركة عريقة وناجحة كشركة سبيتاني.

افتتاح مركز الأبحاث الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة

رام الله- الحياة الاقتصادية- افتتحت جامعة القدس المفتوحة مؤخرا مركز البحوث الإدارية والاقتصادية (BERC) وهو مركز أبحاث متخصص تابع لكلية العلوم الإدارية والاقتصادية ومن المشاريع المموّلة من الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج إراسموس+، وذلك برعاية من رئيس الجامعة أ. د. يونس عمرو.

وخلال الافتتاح، عبر نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية أ. د. سمير النجدي عن سعادته بهذا الإنجاز، مؤكدا الاهتمام البالغ الذي يوليه رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور يونس عمرو بهذا المركز البحثي، وأكد اهتمام الجامعة بالمجالات البحثية في مجلات العلوم الإدارية والاقتصادية، ذلك انطلاقًا من إيمان الجامعة بأن عملية التدريس وحدها غير كافية لتطوير عضو هيئة التدريس، فالبحث العلمي يعد من أهم الأدوات التي تسهم في تطوره ومواكبته كل جديد في مجاله، وقد حث الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة على متابعة الأبحاث الجديدة التي تنشر في مجالات تخصصاتهم المختلفة.

من جانبه، رحب مدير فرع الجامعة في محافظة رام الله والبيرة الدكتور حسين حمايل بالحضور، وقال إن اقتناع المؤسسات ذات الصلة بالتعليم العالي بتمويل هذا المركز التابع للجامعة يدل على أن جامعة القدس المفتوحة أصبحت من المؤسسات التعليمية التي حظيت باحترام كبير على مستوى الوطن وخارجه، مؤكدا أن الجامعة نجحت في خلق أفكار ريادية واستراتيجية، مشيرا إلى الدور التنموي الذي تحققه وترعاه كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، كبرى كليات الوطن من حيث الكوادر الأكاديمية وأعداد الطلبة ومن حيث الإقبال الكبير عليها، مشدّدا على ضرورة أن يتبنى كل فرد في الجامعة مسؤولياته لتخطي العقبات التي تواجهنا.

وكان عميد كلية العلوم الإدارية والاقتصادية الدكتور يوسف أبو فارة أكد في كلمته الافتتاحية للحفل أهمية هذا المركز وما سيحققه في المستقبل للجامعة والباحثين والمجتمع، وأشاد في كلمته بدور الاتحاد الأوروبي من خلال مشاريع إراسموس في تأسيس هذا المركز البحثي الجديد وتمويله ودعمه، وشكر أيضا كل من يشارك في أنشطة هذا المركز وفعالياته العلمية، وأوضح أن هذا المركز يعد مركزا رياديا على مستوى فلسطين، مشيرا إلى وجود مراكز مشابهة تم تأسيسها ضمن نفس المشروع المشترك في جامعة بيرزيت والجامعة الإسلامية وجامعات أخرى.

وأكد الدكتور عبد الرحمن السلوادي منسق مشروع مركز العلوم الإدارية والاقتصادية أن المشروع يعدّ من المشاريع الواعدة والرائدة التي ستسهم في تشجيع البحث العلمي وتيسر عمل الباحثين، وتقدم حلول جذرية للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، كما أشار إلى أن الهدف الأساسي من المشروع هو تغيير ثقافة البحث العلمي النمطية القائمة على الفردية في إجراء البحوث، والاعتماد على العمل الجماعي والمجموعات البحثية التي تم تشكيلها على المستوى المؤسسي والوطني والعالمي، والخروج بأبحاث علمية متميزة. وأضاف أن المركز يضم كل التقنيات والبرمجيات اللازمة لرفع مستوى الأبحاث والوصول بها الى مستوى علمي عالي، مبينًا أنه من خلال المركز سيتمكن الباحثين من تحليل البيانات، وبناء الأبحاث الكمية، وتحديد نسبة الاختلاس من المصادر الخارجية لتجنب شبهة السرقات العلمية.

وقدم مدير المركز الدكتور شاهر عبيد نبذة حول المركز، ذاكرا أنه تأسس بهدف إنتاج بحوث تطبيقية بناءة ومتطورة ذات علاقة بالأعمال والاقتصاد، ما يصب في تطوير البنية الاقتصادية الفلسطينية عبر مساعدة صناع القرار وراسمي السياسات في اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية، ومن خلال إجراء الدراسات التحليلية، وتوفير الخبرة والمشورة اللازمة لمن يطلبها في الوقت المناسب، وبناء منصة للحوار والنقاش حول القضايا الاقتصادية والإدارية والمالية المختلفة في فلسطين.

وأوضح الدكتور فتح الله غانم منسق المجموعات البحثية دور مركز البحوث الإدارية والاقتصادية في تشجيع البحث العلمي وخاصة البحوث التي تعالج قضايا ذات علاقة مباشرة بالمجتمع سواء كانت على المستوى الفردي أو على مستوى الشركات الفلسطينية، كما تناول عرضا لخمس مجموعات بحثية تم تقاسمها بين أعضاء الهيئة التدريسية كفرق عمل ضمن مجالات المال والتسويق، المال والتنمية الاقتصادية، المحاسبة والحوكمة، القطاع العام وسوق العمل، التخطيط الاستراتيجي والتجارة الدولية، كما تطرق الى المشاركة المستقبلية لأعضاء الهيئة التدريسية في المؤتمر والندوات وورش العمل التي سوف تعقد قريبا ضمن فعاليات هذا المشروع.

سلطان يؤكد لحماية المستهلك: لن يسمح بدخول العجول والابقار والأغنام إلى أسواقنا

رام الله- الحياة الاقتصادية- استقبل وزير الزراعة الدكتور سفيان سلطان في مكتبه بمقر وزارة الزراعة بمدينة رام الله رئيس اتحاد جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني وأمين عام اللجان الشعبية المهندس عزمي الشيوخي والوفد المرافق له بحضور مدير عام الرقابة والتفتيش لوزارة الزراعة المهندس رائد ابو خليل ومدير عام التسويق لوزارة الزراعة المهندس طارق ابو لبن.

وبحث الوزير سلطان مع الشيوخي إنجاح برامج مكافحة منتجات وبضائع المستوطنات وظاهرة التهريب وتعزيز صمود المزارعين وحماية المنتج المحلي من الإغراق.

وضم الوفد المرافق للشيوخي عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية العميد احمد الحلواني (ابو ماهر) ورئيس الجمعية الفلسطينية لمكافحة التدخين والتثقيف الصحي ماجد شيوخي.

وأوضح الوزير سلطان انه تم يوم الأربعاء الماضي تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الأولى لبرنامج المساعدات الزراعية، الذي ينفذه صندوق درء المخاطر والتامينات الزراعية في وزارة الزراعة والممول من الاتحاد الأوروبي، واستهدف 24 مشروعا تنمويا في محافظتي نابلس وسلفيت بمرحلته الأولى.

واضاف سلطان أن هذه المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي وغيرها تهدف إلى تعزيز صمود المزارعين على اراضيهم، خاصة في المناطق التي تصنف بـ»ج»، المستهدفة من برامج المصادرة والاستيطان والتهويد والتي يعمل الاحتلال فيها على ضرب صمود المزارعين تمهيدا لسرقتها ووضع اليد عليها وقلع المزارعين وسكانها الفلسطينيين العرب منها.

ونوه سلطان انه تم البدء بتنفيذ 33 مشروعا في نابلس وسلفيت بقيمة 585 ألف دولار، يتم صرفها تعويضا للمزارعين المتضررين من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، على شكل مشاريع تنموية.

واشار الى انه تم صرف الدفعة الأولى للمزارعين بقيمة 373 ألف دولار وهي ما تمثله 65٪ من قيمة المشاريع، فيما سيتم تحويل الدفعة الأخيرة بعد الانتهاء من انجاز المشاريع المستهدفة على الأرض خلال الشهرين المقبلين.

وأوضح الشيوخي ان 90٪ من البضائع والمنتجات غير القانونية والفاسدة وغير الصالحة للاستخدام الآدمي والتي تتنافى مع شروط الصحة والسلامة العامة والتي لا تتوافق مع المواصفات والمقاييس الفلسطينية والعالمية التي يتم ضبطها من قبل الجهات الفلسطينية الرقابة والتنفيذية في منظومة حماية المستهلك الفلسطيني هي بضائع تدخل أسواقنا اما من المستوطنات والمستعمرات الاسرائيلية أو من داخل الكيان الإسرائيلي بفلسطين التاريخية.

وأشاد الشيوخي بتمسك وزير الزراعة سفيان سلطان بقراره القاضي بعدم إدخال اي رأس من العجول والابقار والأغنام إلى أسواقنا الفلسطينية بدون ان يكون لها شهادات رسمية تؤكد خلوها من الأمراض وانها صالحة للاستخدام الآدمي وان تكون هذه الشهادات مكتوبة باللغة الإنجليزية لضمان عدم التحريف والتزوير والتهريب وحفاظا على الامن الصحي والغذائي ومن أجل ضمان عدم نقل الأمراض للثروة الحيوانية الفلسطينية والحفاظ على الصحة والسلامة العامة.

في القدس.. السائح في الاتجاه المعاكس

رام الله - وفا- في منطقة باب الجديد في الركن الشمالي الغربي من سور البلدة القديمة لمدينة القدس، يبيع ألفريد رعد التحف الشرقية وهدايا السياح، في دكانه المتواجد في المكان منذ قرابة 50 عاما، مهنة بدأت مع جده أحد أوائل الأدلاء السياحيين في المدينة منذ العام 1910 حيث كان يتقن ثماني لغات، إلى والد ألفريد الذي استمر في قطاع السياحة من خلال دكان بيع التحف منذ العام 1960، ليستمر ألفريد رعد في مهنة العائلة صامدا رغم الظروف التي تحيط بقطاع السياحة في مدينة القدس. ألفريد رعد واحد من أصحاب 450 محلا مختصا ببيع التحف الشرقية أو ما يسمى «السنتوارية»، تشمل الثياب التقليدية ومنحوتات خشب الزيتون ومصنوعات السيراميك والخزف والصدف السياحي المعبر عن تاريخ المدينة وتراثها، سوق تمتد من باب الخليل غربا إلى سوق البزار فالدباغة وحارة النصارى وشوارع باب السلسلة ومنطقة باب الواد وطريق الآلام بشكل خاص، وتوزعها في باقي حارات البلدة القديمة بشكل عام.

ألفريد وزملاؤه من تجار التحف يعانون الأمرين في تجارة تتراجع يوما بعد يوم، نتيجة ضغط الاحتلال، ويقول «هناك خطة اقتصادية إسرائيلية تستهدف القطاع العربي من القدس خاصة البلدة القديمة، للقضاء عليه وكسره ليتم استبداله بأسواق إسرائيلية ضمن خطة تهويد المدينة، هذه الخطة تضر 90٪ من تجار البلدة القديمة، خاصة أننا تجار صغار نعاني تدهورا اقتصاديا وعلى مدى السنتين القادمتين ستكون نهاية معظمنا كتجار». ويتابع «الشركة السياحية الإسرائيلية والدليل والحافلة يعملون على توجيه السائح إلى المحلات الكبيرة، التي يتواصلون معها مقابل عمولة مادية، وبالتالي ابعاد السائح عنا نحن تجار المحلات الصغيرة، علاوة على الضرائب العالية التي تقضي على الدخل المتواضع أصلا، الذي نحصله. استنزفنا مدخراتنا وارتبطنا بالقروض، وخرجنا من معنى التاجر الرابح أو صاحب المردود إلى تاجر بالاسم، كان الدخل اليومي يصل بين 1000-500 دولار، الآن يصل إلى 200 شيقل في أفضل حال».

تراجعت حركة البيع والشراء لدى تجار القطاع السياحي إلى 90٪ منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، واستمرت بالتراجع في السنوات الأخيرة، بفعل محاربة الاحتلال حتى وصل إلى إغلاق 80 محلا منها، كما يقول رئيس جمعية التحف الشرقية في القدس جواد أبو عمر.

ويؤكد أبو عمر الحملة الشرسة التي يشنها الأدلاء السياحيون الإسرائيليون على التاجر الفلسطيني وصاحب الفندق بالدعاية المشوهة، فيتهمونهم بالسرقة من السياح والتعرض لهم بالاعتداء وسوء المعاملة، حالة الترهيب التي يعيشها السائح تبعده عن البلدة القديمة، فتراجعت الحركة التجارية وأصبحت المحال تغلق أبوابها في الخامسة مساء.

ويقول، «بعض المحال تصل إلى توقف البيع تماما لمدة 3 الى 4 أيام، وبلدية الاحتلال لا تتركنا وتخالفنا دائما كل مرة بعذر جديد، مثلا لم تضع لافتة تمنع التدخين، ومرة ممنوع أن تعلق بضاعتك أمام المحل، حتى طريقة عرض البضاعة أمام المحل والتجاوز لمسافة 5 سم عن المفروض يعني مخالفة، وايضا لافتة المحل وحجمها وما كتب عليها، يعرض التاجر للمخالفة». تفاقم التراجع في الحركة الشرائية في القدس بشكل واضح بعد إقامة جدار الفصل العنصري عام 2006، فحرمت القدس من أسواقها المحلية، والتي في أساسها سياحية حتى لو كانت تجارية، فالوصول إلى حوض البلدة القديمة والتجول في أسواقها والمبيت في فنادقها وزيارة مطاعمها واستعمال قاعاتها للأفراح والاجتماعات جزء من جو المدينة السياحي، وعندما حرمت القدس من روادها من مدن رام الله وبيت لحم وضواحيهما وغيرهما من المدن، حرمت من كونها مركزا لخدمات الفلسطينيين، كأنها حارة صغيرة ألحقت بالقدس الغربية، فتصبح شرقي القدس بدلا من القدس الشرقية، ضمن مخطط التهويد «القدس الكبرى 2020».

وهذا التراجع ألقى بظلاله بوضوح على الفنادق، التي كان عددها 40 في العام 1967 لتتراجع إلى 23 حاليا، حيث أغلق النصف منها تدريجيا منذ العام 2000.

فندق الزهراء أحد الفنادق الباقية والصامدة بصعوبة، يقع بالقرب من باب الساهرة في الركن الشمالي من سور البلدة القديمة، الفندق القائم منذ 100 عام، بني كمنزل مطلع العشرينيات من القرن الماضي ثم تحول الى مدرسة خاصة، ليتحول إلى فندق رسميا في العام 1948، كأول فندق في القدس على مسافة مشي مدة 10 دقائق من باب العامود، شهد في بداياته مكانة عالية فكان مقصد العائلة الملكية الأردنية في زياراتها للقدس.

الفندق الذي يحتوي على 15 غرفة يتميز بجوه الدافئ وقرب تصميمه البسيط من وحي منازل القدس، تعرض للإغلاق لفترة قصيرة بعد حرب العام 1967.

لكن ضغوطات الاحتلال شملته وغيره من فنادق المدينة، فيقول جيمس شماس مالك ومدير فندق الزهراء «بالنسبة لفندق الزهراء انخفضت نسبة الاشغال مع الأحداث في سنة 2017 إلى النصف لتصل إلى 15٪، التي لا تغطي المصاريف المعتادة، خاصة مع حجم الضرائب العالية التي تفرض علينا، نحن مثلا لدينا 22 موظفا لا نستطيع إعطاءهم رواتبهم».

ويتابع، «قلة الخدمات المقدمة للفنادق أكبر العوائق في وجهنا، كتحسين المداخل المؤدية للقدس، والاضاءة وإشارات الوصول إلى الفندق التي توفر للفنادق الاسرائيلية، لكنها غير موجودة في منطقة الفنادق العربية، أو حتى في دليل المواقع، وهناك شروط مكان وحجم وطريقة عرض اللافتة الدالة على الفندق، وعدم وجود مواقف لحافلات نقل السياح أو مركبات نقل البضائع».

وعندما يعلم الباص السياحي التابع للجانب الإسرائيلي أصلا أن الوجهة إلى القدس الشرقية، يخلق أعذارا حتى لا يصل، رغم أن الاتفاق مع وزارة السياحة الإسرائيلية ملزم بإيصال السائح إلى باب الفندق بحجة خطر الوصول، ما يخلق انطباعا سيئا لدى الزبون، والدليل السياحي الإسرائيلي يعمل على تشويه صورة الفنادق المقدسية، في مستوى الخدمة والتعامل على أساس ترجيح تميز الفنادق الإسرائيلية».

من جانبه، يشرح رئيس التجمع السياحي المقدسي رائد سعادة زمرة المعيقات التي تواجه أصحاب الفنادق في القدس «إسرائيل تسيطر على جميع الحدود مع الدول المجاورة، فتتحكم بحركة السياح كأن تمنع وفودا تقصد المناطق الفلسطينية من الوصول، إضافة إلى أن معظم وكلاء السياحة والأدلاء السياحيين الفلسطينيين لا يستطيعون استقبال وفودهم في المطار كالإسرائيلي، والزبون القادم لا يجد وسيلة نقل فلسطينية لإيصاله ووسيلة النقل الإسرائيلية ترفض إيصاله إلى القدس الشرقية».

وعزل المدينة عن سوقها المحلي أدى الى انقطاعها عن سوق العمل الفلسطيني، العاجز عن الوصول إليها فالفندق سابقا عندما كان يحتاج طاهيا واحدا يجد 20 متقدما للعمل، أما الآن فهناك نقص في الأيدي العاملة».

لكن السياحة الدينية الإسلامية التي نشطت في المدينة في السنوات الأخيرة، حركت القطاع السياحي بشكل أو بآخر، وسندت الفنادق والمرافق الاخرى كما يرى رائد سعادة.

من جهته، أكدت وزارة السياحة على لسان ناطقها الاعلامي جريس قمصية في حديث له مع «وفا»، أنها تتعامل مع القدس بخصوصية كونها مركز الثقل السياحي بالنسبة للفلسطينيين رغم صعوبة الوصول والتواصل، بسبب سريان القوانين الإسرائيلية وذلك من خلال التعامل مع عدد من المؤسسات السياحية التي تعتبر مظلة القطاع هناك، كجمعية الفنادق العربية في القدس، ووكلاء الأراضي المقدسة للسياحة الوافدة، ونقابة أدلاء السياحة العرب، من خلال ورش عمل ودورات تدريبية وبرامج عمل مشتركة من أجل دعم القطاع في الإمكانيات المتاحة.

ويقول، «عملنا في الفترات السابقة على المشاركة في معارض السياحة العالمية، من أجل التواصل مع وكالات السياحة الدولية دون التحكم الإسرائيلي، خصوصا أن الحجز للوفود أصبح ممكنا بشكل كبير عن طريق الإنترنت».

ويضيف أنه من خلال حملة ترويجية للسياحة، فلسطين كمقصد سياحي مستقل لديه مواقع ثقافية ودينية وتاريخية، شملت المشاركة في معارض سياحية وجولات ترويجية ولقاءات وورش عمل مع القطاع السياحي في دول مختلفة، شملت زيارات تعريفية استضفنا من خلالها وفود من وكلاء السفر، لتعريفهم بالواقع وزيارات وفود إعلامية من عدة دول، لتعريفهم بالمواقع، وإنتاج مواد إعلامية تعريفية ترويجية في أكثر من 10 لغات، منها نشرات تعريفية وكتيبات وخرائط وبرامج وملصقات وأفلام ترويجية وحملات إعلانية في عدد من الدول. ويتابع «هذه الحملة شملت القطاع السياحي الفلسطيني في كل المناطق، خاصة القدس قلب البرنامج السياحي الفلسطيني، ولا يمكن لأي برنامج سواء برنامج سياحة دينية أو سياحة المسارات أو برنامج سياحة ثقافية إلا أن يشمل زيارة القدس، لتكون المقصد السياحي الأول لدى زيارة فلسطين».

التاجر ومالك الفندق والمطعم وأي مرفق سياحي في المدينة يحتاج دعما ماديا بالدرجة الأولى، ليعزز صموده ويكفى قوت يومه ويخفف عبء الضرائب التي تثقله، ليضمن البقاء فاعلا غير مفكر في إغلاق أو هجرة.

فالسياحة في مدينة القدس ليست لاعبا وحيدا بل ترتبط بشكل تسلسلي مع الحياة التجارية والاجتماعية والثقافية، خاصة أنها حجر الأساس في صورة المدينة عامة، وتتميز بالأماكن الدينية والأثرية، ولديها إمكانيات التطور في حال وجود خطط ترويجية، تستهدف تعزيز الهوية الفلسطينية خاصة المقدسية وحسن ضيافتها.